اجتماع عقداء الداخل 06-12- ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية الخلفيات والتداعيات

د / أحمد مسعود سيد علي
قسم التاريخ
جامعة محمد بوضياف المسيلة

مقدمـــة :

شكلت الولاية الثانية بؤرة من بؤر التوتر التي ساهمت في هز أركان الاستعمار الفرنسي بالجزائر،خلال فترة الثورة التحريرية وهي وإن سجل فيها انطلاق العمل المسلح بطريقة محتشمة مقارنة بما كان يجري في الأوراس ،فإنها بادرة إلى قلب موازين القوة والأخذ بزمام المبادرة حينما نظمت انتفاضة الشمال القسنطيني في 20أوت1955،وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى قادة الولاية خلال انعقاد مؤتمر الصومام في أوت1956[1] ،إلا أن المؤتمرين في الأخير ثمنوا العمل الذي قام به زيغود،واستخلصوا العبر من الهجومات التي قامت بها الولاية الثانية،باعتماد إستراتيجية جديدة في النشاط الثوري ضمنوها في مواثيقهم الثورية،وهي الاعتماد على قوة الجماهير التي لا تغور في الرمال[2] ،لقد أعطت الهجومات بعدا جماهيريا للثورة التحريرية وأخرجتها من إطارها الزعاماتي،فهي من حمة كرست الهوة بين المجتمعين وجعلت الإدارة الفرنسية

1 - خلافا لما ذهب إليه خيثر عبد النور في مرجعه السابق :ص 259،أن المؤتمرين بوادي الصومام انتقدوا فعل المنطقة الثانية بخصوص الهجومات بالنظر إلى ما خلفته من ضحايا،وهو الأمر الذي سيظل يطرح في مناقشات المؤتمرات التي عقدها لاحقا المجلس الوطني للثورة إلى أوت1961،لكن المؤتمرين في الصومام في النهاية ثمنوا الانتفاضة واستخلصوا منها العبر،في تقديرنا أن العنف الثوري الذي وأكب الهجومات طال شريحة الكولون التي كان بعض المؤتمرين يريد تحييدها على الأقل في تلك الفترة وعدم وخزها،لأجل ذلك فإن المؤتمرين الذين انتقدوا الهجومات قاموا في الأخير بتثمين الانتفاضة أو تهذيبها إن صح التعبير واعتماد أطر ثورية جديدة توظف فيها جموع الجماهير الشعبية في حركة الإضرابات والمظاهرات بالتوازي مع الكفاح المسلح. أنظر أيضا:

2- وثائق مؤتمر الصومام ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر1996،ص:254

تخسر الرهان في محاولتها تدجين الشعب الجزائري عبر مشروع جاك سوستيل،ومن جهة أخرى قفزت بالثورة نقلة نوعية لتتجلى في بعدها المدني.[1]لاحقا في حركة الإضرابات التي شنتها جبهة التحرير الوطني ومظاهرات ديسمبر1960.

وعليه فإن الهجومات شكلت في حد ذاتها مبادرة فردية من المنطقة الثانية،جعلتها تتميز في مسيرتها الثورية عن باقي الولايات ،فهي لم تنتظر عمليات الإمداد بالسلاح بل ساومت قادة لأوراس على منطقة سوق أهراس وسلمتها لهم، مقابل حصولها على كمية من السلاح[2]،الأمر الذي ساعدها على تفعيل نشاطها العسكري الذي انطلق بطيء عشية انطلاق الثورة.

1- برنامج شال في مرحلتين لتطويق الولاية الثانية:

كبقية الولايات شهدت الولاية الثانية أوضاعا مزرية كانت رهينة بعمليات الإمداد بالسلاح وحدة العمليات العسكرية الكبرى التي شنت في إطار مخطط شال،بداية من 06 سبتمبر إلى التاسع من شهر نوفمبر 1959، انطلقت عمليات الأحجار الكريمة كمرحلة أولى ثم في مرحلة الثانية من أفريل 1960، إلى غاية سبتمبر1960، حشدت لأجلها قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة بين 35،إلى 50ألف منها الفرقتان الخامسة والعشرون والحادية عشر للمظليين،عانت خلالها الولاية الثانية الويلات إن على مستوى جيش التحرير الوطني الذي تراجعت قدراته القتالية أو شعبيا بانتشار وتضاعف عدد المحتشدات التي وصلت إلى خمسين محتشد[3].

من بين الأهداف الرئيسية لمخطط شال هو عزل جيش التحرير الوطني عن الشعب والتضييق عليه في مساحات محدودة تسهل عملية اختناقه، ولتحقيق هذا الهدف عمل جيش الاحتلال على تطويق كامل للتراب الوطني وجعله منطقة عسكرية محظورة.

فعلى سبيل المثال شهدت المناطق الريفية التالية تطبيق سياسة القمع الاستعماري لتعلن مناطق ممنوعة وتسهل عملية خنق جيش التحرير الوطني[4].

- ناحية قسنطينة : بعيد الملاح،الغراب وفوبورلامي كلها مناطق اعتبرت ممنوعة.
- ميلة: بعد مائة متر من الأسلاك الشائكة منطقتي الساريج،أولاد عبدون مناطق محرمة

1- أحمد مسعود سيدعلي:دور المدن الجزائرية في المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي،مجلة الراصد،المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر محمد عباس :ثوار عظماء مرجع سابق ص1194

2- محمد عباس :ثوار عظماء مرجع سابق ص194

3- لخضر بوالطمين" الولاية الثانية المرحلة الانتقالية،مجلة أول نوفمبر عدد145، 1994،ص20

4- م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال, المصدر السابق.

- القـل: إلى ما وراء أي ما بعد الأسلاك الشائكة فإن الكل اعتبر منطقة ممنوعة.

وعليه فإن المنطقة كانت تشهد بسرعة تكاثر المراكز الأمامية المشكلة من السكان في إطار المحتشدات، وتبقى المد اشر التي نجت من ذلك عرضة لحملات التمشيط المتتالية ليبقى الرعب و الخوف من التفتيش، والاستفزاز والإذلال هاجسا يطارد هؤلاء [1].

أما أولائك الذين لاذوا فرارا من عمليات التمشيط والاعتقال بعد أن ساعفهم الحظ في الريف واتجهوا نحو المدن فإنهم شكلوا الشريحة التي ظلت تعيش على هامش المدن عن طريق التسول في ظل حرمانهم من العمل،باعتبارهم مشبوهين، و بالتالي فإن وضعهم لم يكن يختلف بكثير عن أولئك الذين زج بهم في المحتشدات .

إن هذه الوضعية هي التي دفعت بقادة الولاية الثانية إلى توجيه نداء استغاثة إلى الحكومة المؤقتة في 17 نوفمبر1959، بعد شهرين من انطلاق عملية الأحجار الكريمة على أراضيها وصف فيه قادة الولاية الوضع المأساوي الذي آلت إليه أوضاع الولاية كما يلي:[2]

2- **اوضاع الولاية الثانية قبل انعقاد الاجتماع:** تمكنا جيش الاحتلال من توزيع وحداته على كامل تراب الولاية بشكل سمح له بتطويق جميع وحدات جيش التحرير الوطني مستهدفا قطع شبكة الاتصالات برغم بدائيتها،واضعاف القدرات القتالية لجيش التحرير التي غدت عديمة الجدوى أمام ترسانة العدو الحديثة،وهو ما جعل وحدات جيش التحرير تتكبد في ذات الفترة أي من سبتمبر إلى نوفمبر1959، حوالي 300شهيد، الأمر فرض على مسئولي جيش التحرير الوطني إعادة تنظيم وحدات وأفواج هذا الأخير بما يتناسب مع الواقع الميداني للشأن العسكري لتفادي الضربات القاتلة والمتكررة للعدو، يضاف إلى ذلك انتهاج العدو لحرب نفسية خاضها في صفوف الجماهير لردعها وعزلها عن جيش التحرير الوطني.

وعليه ألح قادة الولاية الثانية في مراسلتهم للحكومة المؤقتة على ضرورة إرسال 3000،[3]جندي المتواجدين بالحدود الشرقية لتعزيز ما تبقى من وحدات جيش التحرير وتقوية قدراتها في مواجهة العدو،من

1- أنظر نفس التقرير في مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946_1962، دار القصبة الجزائر 1999،ص ص :184،_209، رغما ذلك فإن الجماهير الشعبية التواقة للحرية استغلت وجودها في المحتشدات المأساوية وأخذت شيئا فشيئا تنظم في نفسها داخلها حيث أوجدت تنظيما لجبهة التحرير الوطني،وهو الأمر الذي كان يوحي بنضجها السياسي ،أنظر رسالة الولاية الرابعة :1961/06/20 ،الى ح.م.ج.ج. في : CAN;CNRA 09-27/08/1961; C043

3- رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17،نوفمبر1959،في مذكرات علي كافي: مصدر سابق ص ص317-319، يدرج نص الرسالة كملحق بالفرنسية ص ص321-323

1- إن هذا العدد هو الذي تحاشى ذكره علي كافي خلال اجتماع العقداء،فهو لم يشر إلى وحدات الولاية الثانية المرابطة على الحدود،في حين ذكر عدد قوات الولاية بالداخل 3338،الأمر الي استفسر عنه خيثر في مرجعه السابق ص:264، نقلا عن الدراسة القيمة التي أعدها الدكتور جباسي شاوش حول اجتماع العقداء في خريف 1959،أنظر:د جباسي شاوش من وثائق الثورة الجزائرية" مجلة دراسات إنسانية العدد الأول=

جهة أخرى أوضح قادة الولاية الوضع المتردي لوحدات جيش التحرير في مجال العتاد بالنظر إلى الحصار الذي فرض على أراضي الولاية،حصار لم يؤثر فقط على الأوضاع الغذائية واللباس بل طال الوحدات بظهور أمراض جماعية باتت تؤثر على حركة الوحدات غير ثابتة بالنظر إلى المطاردة المستمرة.

لقد زج بالشعب نحو البؤس والشقاء المحتم بالفعل التطويق المفروض من طرف قوات العدو التي قامت بتجميع أعداد كبيرة من الجماهير في المحتشدات وطردتهم من قراهم ومدا شرهم وأبادت ثروتهم الحيوانية على قلتها ومزارعهم البدائية، والحالة هذه وفي غياب الإعانات القادمة من الخارج فإن انتهج سياسة جديدة بالتوازي مع عمله القمعي في محاولة منها لاستدراج الشعب قامت إدارة الاحتلال بتطبيق سياسة التهدئة عن طريق منح قروض فلاحية للفلاحين والإعانات للمعوزين،طريقة كانت تنذر بدفع الشعب إلى الارتماء في أحضان فرنسا إن لم نسارع في تدارك الوضع،أما عن الوضع بالمدن فإن الجماهير غدت رهن حملات الاعتقال والتفتيش والاغتيالات والاعتداءات على الشرف،في الأخير حمل قادة الولاية الثانية الحكومة المؤقتة مسؤلية الوضع الذي آلت إليه أوضاع الثورة،[1] بالنظر إلى أنها لم تستجيب لنداء الإغاثة الذي كان يوجهه الداخل في العديد من المراسلات.

وفي مراسلة أخرى وجهها علي كافي إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ29أكتوبر1960،أوضح قائد الولاية حجم الخسائر التي خلفتها عمليات مخطط شال في الولاية الثانية طيلة ستة أشهر دون انقطاع،على مستوى التنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني قضى العدو على 90بالمائة من هدا التنظيم، على الرغم من أن المناضلين كانوا يعيدون استحداثه من خمس إلى ستة مرات في بعض القرى والمد اشر،و بدلك غدت معنويات جموع الريفيين والحضر على حد سواء منهارة جراء سياسة القمع،في الوقت الذي زج بجل الشريحة الأولى من الشعب أي سكان الريف في المحتشدات بعد أن شهدت كل أنواع سياسة القمع من اغتصاب واعتقالات عشوائية و نهب لممتلكاتها، وبدلك أصبح الوضع العام للثورة بالداخل جد خطير وينذر بالزوال الحقيقي للمشروع الثوري،في الأخير ناشد قائد الولاية قادة الخارج للإسراع لتدارك الوضع للإيفاء بوعودهم المتعلقة بإمداد الداخل بالسلاح والإطارات لفك الحصار المطبق الذي فرضه جيـــــش الاحتلال.[2]

=كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر2001، ولكن بالعودة إلى مذكرات علي كافي تتضح لنا الصورة بخصوص عدد القوات المرابطة بالحدود من الولاية الثانية وعددها 3000،جندي كما ذكرت الرسالة الموجهة إلى الحكومة المؤقتة في نوفمبر1959،فإذا كان قادة الولاية الثانية وهم متواجدين بالداخل وفي خضم المعركة كانوا على علم بتعداد قواتهم المرابطة على الحدود هل يعقل أن كافي المتواجد بالخارج لحضور اجتماع العقداء كان يجهل ذلك والقوات كانت على مقربة منه؟ألم تكن هذه القضية من وحي بن طوبال وكافي للتمويه على بقية العقداء والاستعداد لساعة الحسم.

رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17نوفمبر1959 في مذكرات علي كافي مصدر سابق ص1319

2- رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 29أكتوبر1960، في مذكرات علي كافي ، مصدر سابق ص325

شهد الثلاثي الأخير من سنة 1958،تصاعد حاد في عتبة الصراع بين رفقاء السلاح،أي بعيد إنشاء الحكومة المؤقتة في سبتمبر من نفس السنة،كان أهمها قضية العقيد العموري في أكتوبر من ذات السنة السالفة الذكر ،يضاف إلى ذلك طريقة تعاطي قادة الثورة مع قضية العموري طريقة لم تزد إلا في تعفن الأوضاع،لقد بدا واضح في تلك الأثناء أن صرح كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة أخذ يتهاوى ضمن أجهزة الثورة، إذ شهدت وحدات جنود جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود الشرقية في نهاية سنة1958،وبداية1959، حالة تذمر جراء استعانة الحكومة المؤقتة بالحكومة التونسية للقضاء على عصبة الأوراس النامشة فيما عرف بمؤامرة العقيد العموري،يضاف إلى ذلك فإنه في الوقت الذي كانت الولايات بالداخل تعاني حصار مرير بفعل سياسة التطويق والعزل التي فرضها مخطط شال الجهنمي عاشت هذه الأخيرة أيضا صراعات ضد بعضها بعض وبينها جميعا والمناطق الحدودية حول عملية الإمداد بالسلاح والعتاد على قلتها؛ففي الوقت الذي كانت الثورة بالداخل تختنق،كانت وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود تمتلك ترسانة عسكرية جد متطورة بالمقارنة مع ما يمتلكه جيش تقليدي ينتهج إستراتيجية حرب العصابات لتحقيق أهدافه،ويمكننا التدليل على ذلك بما كانت تنفقه مصالح جيش التحرير الوطني ما وراء الحدود على وحداتها ففي الفترة الواقعة بين أوت 1958،إلى جانفي من نفس السنة ،ارتفعت قيمة النفقات لمختلف الأجهزة العتاد الذخيرة الإصلاح اللباس...،ارتفعت من خمس ملايين وخمسمائة ألف فرنك فرنسي إلى خمسون مليون فرنك فرنسي،مما يوحي بازدياد عدد اللاجئين الذين جندوا على مستوى الحدود الشرقية،زد على ذلك تطور نوعية السلاح الذي غدا يمتلكه جيش التحرير الوطني من رشاشات مضادة للطيران،قذائف المورتي بين ماي 1957إلى أوت 1959[1].

هذه الترسانة بدا واضحا إذاك أنها إن لم توظف في تعزيز الكفاح المسلح، فإنها لن تكون ذات فاعلية مستقبلا،كما استفادة وحدات جيش التحرير الوطني في ذات الفترة وعززت بالتحاق إطارات جزائرية عسكرية من خريجي المدارس العربية العسكرية والفارين من الجيش الفرنسي،لكن هذه الطاقات ظلت ساكنة وغير موظفة،كما بدا السلاح المكدس في مخازن جيش الحدود يشهد حالة تلف بفعل عدم الاستعمال، زد على ذلك فإن قادة الثورة آنذاك فشلوا في محاولة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود بغية تعزيز الكفاح المسلح عن طريق صهر كل طاقات جيش التحرير الوطني بعضها بالبعض ودمجها ضمن قيادة موحدة وإخضاعها لإستراتيجية واضحة المعالم يتم فيها القضاء على الصراعات القبلية والحزازات بين سكان الريف والمدن وبين المتخرجين من المدارس العسكرية العربية والفرنسية، لقد تجلى فشل قادة الثورة في هذا الصدد في المغامرة التي شهدها مشروع الرائد ايدير مولود باعتباره مدير ديوان

1- م.م.و.ث ج .دورة ديسمبر1959/جانفي1960، جدوال تبين نوعية وكمية الأسلحة والذخيرة التي كانت تمتلكها الثورة بالخارج، CO15.

وزارة القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم لتوحيد وصهر وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود قصد استحداث جيش عصري،مغامرة انتهت بفتح الأبواب نحو حركة تمرد واحتجاج صعدت من حدة الشرخ بين قادة الثورة خلال صيف وخريف سنة1958،[1] من جهة أخرى فإن العديد من قوافل الإمداد التي كانت قد كلفت من طرف الولايات بجلب السلاح ظلت قابعة ماوراء الحدود ،بعد أن عجزة عن اختراق الأسلاك الشائكة،الأمر الذي ضاعف من مشاعر الامتعاض لدى قادة الداخل ، هكذا كان مشهد الثورة بالخارج،أما على المستوى الداخلي فإن حالت التذمر التي كان يعيشها القادة الميدانيين للثورة تجاه قادة الثورة بالخارج أخذت منحى تصاعدي وطالة معظم الولايات عدا الخامسة والثانية،تذمرا تجسد في اجتماع عقده مسئولو الولايات الأولى الثالثة ،السادسة والرابعة ، عرف باسم اجتماع عقداء الداخل في 12/06،ديسمبر1958، بمبادرة من العقيد عميروش،الذي كانت ولايته إلى وقت قريب تعيش حالة من الانفلات الخطير جراء عملية الزرق التي أطلقها العقيد غودار لتسميم البنية التحتية لجيش وجبهة التحرير الوطني في أفريل1958.[2]

3- اجتماع عقداء الداخل06/12/ديسمبر1958:

يعزو الكثير من المؤرخين أن اجتماع العقداء بالداخل في نهاية سنة1958، بالشمال القسنطيني،كان من وحي كريم بلقاسم الذي أوعز للعقيد عميروش تنظيم هذا الاجتماع،[3] لتقييم الوضع العام للثورة بالداخل؛ وتنسيق العمل مع قادة الولايات و رسم الأفاق لمستقبل الكفاح المسلح، حضر هذا الاجتماع قادة الولايات الآتية: الثالثة(العقيد عميروش) الولاية الرابعة بقيادة العقيد أمحمد بوقرة والولاية السادسة العقيد سي الحواس والولاية الأولى بقيادة العقيد الحاج لخضر،وتغيب قادة الولايتين الخامسة والثانية،[4] وقد أسس عميروش لهذا الاجتماع بالتحضير لوثيقة وفاق وقعها قادة الداخل ضد قيادة الخارج ممثلة في الحكومة المؤقتة

---

1 - لقد اجتاحت حركة العصيان الكتائب الوافدة من النمامشة،ثم طالت بعض مناطق الولاية الثانية لتنتهي بمغامرة قامت بها القيادة على مستوى الحدود التونسية حيث حاول النقيب أحمد بن شريف وحيا لولو، استدراك الوضع بإصدار نداء للمتطوعين الجزائريين للدخول إلى الجزائر،حينها حل هذا الخبر كصاعقة لدى أولائك الذين تهاوت عزائمهم وهممهم في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود، وأعلنوا تخليهم عن الانتقال إلى جبهات القتال تحت ذريعة المرض،أو حتى الظهور بمظهر المريض عوض مواجهة الأسلاك الشائكة،كان الكثيرون يرغب العمل-كسائقي شاحنات أو حلاق ... عوض التضحية بأنفسهم لأجل قضية بدأت تظهر غامضة في تصورهم وغير ذات جدوى أنظر:
- Mohamed HArbi.:LE F;L;N op. cit. pp223 ,224,227

2- حول هذا الموضوع أنظر: شوقي عبد الكريم: العقيد عميروش:

3 - Mohamed HArbi. : LE F; L; N op. cit. p230

4- لقد وجه العقيد عميروش رسالة لوم بتاريخ1958/12/15، للعقيد علي كافي عن عدم حضوره الاجتماع رغم أنه كان في ولايته على مسافة ثلاثة ساعات مشيا،في الوقت الذي قطع فيه سي الحواس قائد الولاية السادسة ومحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة شهرين مشيا،وأظهر عميروش أن تغيب كافي قد آلم الجميع بغية دراسة الوضع العام، وضعا أخذ يتجه أكثر نحو التشرذم .أنظر: نص الرسالة في علي كافي:مذكرات الرئيس علي كافي،مرجع سابق: ص ص406-407

التي لم تلبي حاجة الداخل الملحة في التموين والتمويل ،في الوقت الذي ركزت جهودها على النشاط الدبلوماسي،[1] وارتكز النقاش خلال الاجتماع على:

– إيفاد لجنة تحقيق إلى الداخل.

– قضية العزلة المطبقة التي غدا يعيشها الداخل منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس1957، عزلة فرضت تغييب قيادة الداخل في المشاركة في اتخاذ قرارات جد هامة بالنسبة لمصير الثورة،عزلة فرضت حالة من الاختناق في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني بالنظر إلى توقف عمليات الإمداد والتموين.

– التوزيع العادل للسلاح بين الولايات.

– تحويل أنظار قوات جيش التحرير المتمركزة على طول الحدود عن مهامها الأساسية،وعدم استعمالها على الحدود لشل نشاط القوات الفرنسية،وفك الحصار على المجاهدين في الداخل.

– ضرورة دخول إطارات الثورة المتواجدين بالخارج

– اعتبار القيادة بالخارج لم تضاعف جهودها في سبيل إعادة ربط العلاقات مع الداخل.

– لأجل ذلك فإن قادة الداخل يطالبون ضرورة العودة إلى العمل في إطار مبدأ القيادة الجماعية وأسبقية الداخل على الخارج

– استحداث لجنة ولائية تضم عناصر قيادية من ولايات الداخل لمواجهة حالة الاختراق التي أخذت تشنها أجهزة استخبارات العدو.

– على الولاية الثالثة أن تفد مبعوثيها لإعانة مسؤلي الولاية الأولى لإرساء النظام من جديد في صفوف الوحدات المتناحرة بسبب النعرات القبلية.

– الولاية الرابع تقدم الدعم للولاية السادسة بإيفاد كتائب لتطهيرها من عصابات بلونيس.

اختتم الاجتماع بتوقيع الحاضرين من قادة الولايات وأرسلت محاضره[2] إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائدين عمر أوصديق، وعزا لدين.

1 -SLiman Cheik :La Révolution Algérienne projet et action 1954/1962 ;Thés de Doctorat ; Grenoble ;France 1975 ;T :III ;p 614

2 - أنظر محضر اجتماع عقداء الداخل الموجه إلى الحكومة المؤقتة في فيفري 1959، في : علي كافي : مرجع سابق،ص 383

وقد تسلّمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، واستمعت إلى شروح قدمها كاتب الدولة عمر أوصديق[1]،وفي ذات السياق ذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسر له بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس،أما المسئولون الآخرون للجبهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن،وستسند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال،قد يكون عميروش نفسه[2].

و من دون الخوض في صحة رواية عباس أو عدمها فإن الاجتماع في حد ذاته أحدث حالة استنفار لدى قيادة الثورة بالخارج،ذلك أنه جمع كل الأطراف المتذمرة من هاته الأخيرة فقيادة الأوراس شاركت في الاجتماع باسم العقيد الحاج لخضر عبيد الذي يكون قد شارك ضمن الإطار العام الذي خلفته تداعيات القضاء على مجموعة العموري من طرف الحكومة المؤقتة [3]، بالإضافة إلى أن المنطقة ذاتها كانت إلى بداية فترة الحاج لخضر بؤرة توتر شديد لم تتحكم فيها قيادة الخارج،فالهواجس التي خلفتها سلطة كريم بلقاسم في وزارة القوات المسلحة،دفعت بالكثير من القادة الميدانين نحو التمرد ورفض الخضوع لسلطة الثورة في الخارج الممثلة في نظر هؤلاء في شخص كريم ،لقد لعبت المنافسة الحادة بين الباءات الثلاث في تشويه صورة هذا الأخير الذي غدا في نظرهم يحابي في العنصر القبائلي في الترقيات و المناصب القيادية لجيش التحرير[4]،ويبدوا أن تضافر العوامل السابقة الذكر مع ما كان يعانيه الداخل من حالة تذمر جراء انقطاع الاتصالات وتوقف عمليات الإمداد بالداخل،جعل قادة الأوراس يشاركون في الاجتماع.

أما قيادة الولاية السادسة فكان الاجتماع بالنسبة إليها أمرا حيويا،فالعقيد سي الحواس تركزت جهوده منذ تعينه على رأس الولاية السادسة في ماي1958،في القضاء على المصالية بأراضي الولاية السادسة،التي كانت تنازعه السلطة بمحمود لم تقوي من مركز الولاية السادسة ضمن مؤسسات الثورة التي ظلت غائبة عن اجتماعاتها المصيرية التي عقدتها منذ مؤتمر الصومام إلى مؤتمر طرابلس الأخير في ماي جوان 1962،مرورا

1 - م.ع.الزبيري: مرجع سابق،ص189.

2 - إذ صحت رواية عباس نقلا عن عمر أوصديق فإن بوقرة كان بالفعل غير عابئ بقيادة الثورة بالخارج والا كيف نفسر تكليفه لشخص مشبوه لينوب عنه للمثول أمام الحكومة المؤقتة وتوضيح قضية اجتماع عقداء الداخل.

3 - خلفت الطريقة التي تم من خلالها تصفية مجموعة العموري وقعا كبير لدى الكثير من قادة الأوراس الذين ظلوا يتذمرون من قيادة الثورة بالخارج الممثلة خصوصا في شخص كريم .أنظر:

- Abderazak Bouhara : OPCIT; p 197

4 - حوار مع الملازم جلامدة خميسي ضابط سابق في جيش الحدود بالجبهة الشرقية1962/1959،متقاعد من جيش الشعبي الوطني .حوار بمدينة المسيلة 2008/09/15

باجتماع العقداء في خريف1959.علاوة على ذلك فإن التقارب الذي حدث بين العقيدين بوقرة وعميروش مع الحواس أعطى لهذا الأخير نفسا آخر في محاولة بسط نفوذ الثورة بأراضي الولاية السادسة[1].

من جهته أخرى فإن مشاركة عميروش كانت قوية وقد أكدت جل الوثائق أن الاجتماع كان بوحي منه وبإيعاز من كريم بلقاسم لإضعاف خصميه لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف،ضف إلى ذلك فإن أوضاع الولاية الثالثة كانت مهيأة لتنظيم ذلك النوع من الاجتماعات التي اعتبرتها قيادة الثورة محاولة انقلابية فحالة الاستنفار التي عاشتها الولاية الثالثة اثر واقعة الزرق، عززت من رغبة عميروش في استحداث هيئة تنسيق بين الولايات لتنسيق العمليات العسكرية وتوحيد الإستراتيجية وهو ما تضمنته محاضر اجتماع عقداء الداخل كما أن النقص الفادح في عمليات الإمداد بالسلاح الذي كانت تعاني منه الولاية الثالثة مقارنة مع بقية الولايات جعلت عميروش يعاتب كريم عبر رسالة وجهها له في 1959/01/19حول المحاباة التي كانت تشهدها بعض الولايات في الإمداد بالسلاح مقارنة ببقية الولايات[2].

والعقيد بوقرة من جهته كان الاجتماع بالنسبة إليه مصيريا بالنظر إلى ما كانت تعانيه الولاية الرابعة من ضائقة وشح في ميدان التسليح،علاوة على عدوى قضية الزرق التي طالة ولايته فعميروش ما لبث أن نبه بوقرة من خطورة الاختراقات التي قد تطال الأجهزة القيادية في الثورة،خطورة جعلت بوقرة يقتنع[3] برواية عميروش بخصوص تورط عضوين بارزين في مجلس الولاية الرابعة وهما الرائدين عمر أوصد يق وعزا لدين لأجل ذلك قام بعزلهما وأوفدهما إلى الحكومة المؤقتة للتحقيق معهما،يضاف إلى ذلك أن الوضع العام للولاية الرابعة في فترة العقيد بوقرة بالنظر إلى الجهود التي بذلها من أجل إعادة تنظيمها وتقوية صفوف الثورة ،جعلها ترامى صداها إلى تخوم الولاية السادسة والخامسة على حدا سواء ،اثر التنسيق الذي كان يجري مع لعقيد سي الحواس للقضاء على المصالية وتتبعها بأراضي الولاية السادسة،أما بالولاية الخامسة التي ظل قادتها بالخارج فإن بصمات العقيد بوقرة على هذه الأخيرة جعلت من المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة ينسجمان مع بقية مناطق الولاية الرابعة،لقد بدا عمل بوقرة في هذا الاتجاه يشكل نواة لاستحداث هيئة تنسيق بين الولايات لتنظيم الكفاح المسلح[4].

شكل اجتماع عقداء الداخل في حد ذاته سابقة خطيرة في اعتقاد قادة الثورة بالخارج الذين عاشوا حالة من الاستنفار القصوى،واعتبروه مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة،فمن جهة ظلت الشكوك تحوم حول كريم من

1 - Sadek SallaM: La réunion Inter wilayas de décembre 1958 Ré visitée a partir des Archives de L.A.N;OPCIT;p72

2 - رسالة عميروش إلى كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة 1959/01/19،في علي كافي :مرجع سابق ص408

3 - Teguia: L.A.N en Wilaya VI;OPCIT P:95/98

4 - الظاهر أن هذه الجهود هي التي جعلت من الباحث صادق سلام يعتقد أن اجتماع عقداء الداخل جاء بوحي من بوقرة وليس من عميروش.

طرف خصومه في الحكومة والتي جعلتهم يعتقدون أن الاجتماع جاء بإيعاز منه إلى عميروش لاستحداث هيئة تنسيق بين الولايات وهو الأمر الذي لم يخفيه كريم في معرض جلسات المجلس الوطني للثورة[1]،بل كان يدعو إلى تشكيل هذه الهيئة كحل عملي للتحكم في الوضع الداخلي للثورة والتخلص من مسألة أسبقية الداخل عن الخارج، والظاهر أن تعامل قيادة الخارج مع هذه المسألة كان شبيه بتعاملها مع بقية المسائل لقد ظلت محموسة من أي مبادرة يقدم عليها قادة الداخل باعتبارهم أتباعا،فهي لم تشركهم –أي قادة الولايات- في المسائل المصيرية التي تخص الثورة[2].

أدرك قادة الثورة بالخارج أن توظيف الدعاية والتشهير بالأداء السلبي للحكومة المؤقتة من طرف العقداء الأربع كانت كفيلة بتقويض أسس الشرعية التاريخية التي كان يتغنى بها الباءات الثلاث على خصومهم من السياسيين،كما أدرك هؤلاء أن حركة العقداء الأربع قد تفتح أفاقا أخرى لحركات احتجاجية تعطي لنفسها شرعية تطهير الثورة وتقويمها،لأجل ذلك عاشوا حالة من الاستنفار ووجموا بسرعة دعوات إلى العقداء الأربع للمثول أمام الحكومة المؤقتة وحسم الموقف،غير أن استشهاد العقداء الثلاث عميروش والحواس ثم بوقرة شكل ضارة نافعة لقادة الثورة بالخارج الذين ادخروا جهدهم لمعارك أخرى سرعان ما طفحت إلى السطح بعد أن شل عمل الحكومة المؤقتة في ربيع 1959، واضطرت إلى استدعاء القادة العسكريين.

4- علاقة الولاية الثانية بالقيادة في الخارج:

لم تشهد الولاية الثانية اهتزازا في هياكلها سواء في فترة قيادة بن طوبال أكتوبر1956،ماي1957،ثم علي كافي إلى جوان 1960،تاريخ عودته إلى تونس وفي الأخير صالح بوبنيدر من جويلية 1960،إلى تاريخ اعتقاله من طرف ضباط هيئة الأركان في جويلية1962، بل شهدت استقرارا هيكليا في أجهزتها [3] جنبها الكثير من المتاعب التي طالت غرمائها سواء مع مسؤلي المناطق والنواحي التابعين لها أو مع قادة الثورة بالخارج،عدا الفترة الأخيرة من عمر الثورة أي خلال عملية الزحف التي قامت بها هيئة الأركان انطلاقا من الحدود الشرقية نحو العاصمة مرورا بقسنطينة في جولية 1962، لكنها كانت تتعامل بحذر مع باقي الولايات

1 - م.م.و.ث.ج.دورة أوت1961،جلسة1961/08/18،مداخلة كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم:C022

2 - لقد تم تغيب قادة الولايات في مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة،ولم يتم الالتفات نحو الداخل ،في الوقت الذي عكفت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في عقد سلسلة من الاجتماعات قاربت الثمانية من سبتمبر1957/إلى أوت1958 ،كما استشيرت فيدرالية الجبهة بفرنسا لكن الداخل تم تغييبه نهائيا.أنظر: م.م.و.ث ،دورة ديسمبر1959، جانفي1960 تقرير عبد الحميد مهري،علبة مصورة رقم :C02

3 - خيثر عبد النور: مرجع سابق ص262

خاصة جارتاه الأولى والثلاثة،مثلما فعلت اثر رفضها المشاركة في اجتماع عقداء الداخل رغم أنه وقع بأراضيها في ديسمبر1958[1]، وأيا كانت أسباب هذا الرفض والمبررات التي حاول علي كافي تقديمها[2].

فإن قادة الولاية الثانية كانوا يدينون بالولاء للقيادة بالخارج وضمن أعلى وأقوى هيئات الثورة حيث كان يمثلهم لخضر بن طوبال ضمن ما كان يعرف نظريا بالباءات الثلاث ومع تشكيل الحكومة المؤقتة نال الحظ الأوفر بتقلده منصب وزير الداخلية بالنظر للمصالح والمنظمات التي كانت تابعة للوزارة[3] طيلة عهدتين سبتمبر1958،جانفي 1960، ومن جانفي 1960،إلى 28 أوت1961،علما أنه تحصل على موقع في اللجنة الوزارية للحرب رفقة كريم وبوصوف بداية من جانفي1960،إلى تحلل أجهزة الثورة في صائفة 1962،أما عن امتعاض قادة الولاية الثانية من تشكيل لجنة العمليات العسكرية في أفريل 1958،[4] ففي تقديرنا لم يكن ما يبرره سوى طموح قادتها لتزأس هذه الهيئة،بالرغم من الأسباب الموضعية التي جاءت بها الرسالة التي بعثتها الولاية الثانية للحكومة المؤقتة،ثم أن نص الرسالة جاء في أسلوب ممتعض بخصوص طريقة إنشاء الحكومة المؤقتة التي لم يخطر لأجلها قادة الولايات الذين كان أغلبهم بالداخل خصوصا وأن أعضاء المجالس الولائية أضحوا أعضاء بالمجلس الوطني للثورة الذي لم يستشر هو الأخر.

إن تخميننا هذا أنبنى في حقيقة الأمر من القراءة المتعمقة للرسالة التي وجهها مجلس الولاية الثانية بتاريخ 19أكتوبر1958،إلى الحكومة المؤقتة بخصوص موقفها من إنشاء لجنة العمليات العسكرية والحكومة المؤقتة،فبالنسبة للجنة فإنه عارض صراحة الأفراد الذين عينوا على رأسها،لأن هؤلاء بالنهاية انتهوا إلى الفشل، أما فيما تعلق بالحكومة المؤقتة فإنه على الرغم من المآخذ التي سجلت فإن حدثا بذلك الحجم وفي ذلك الظرف يجب مباركته فهو حدث ثوري سجلته جبهة التحرير الوطني.[5]

ظلت إذا الولاية الثانية تؤثر وتتأثر بمسار الثورة التطوري وتتقوى من حماية بن طوبال، وبالتالي ظلت مواقفها حبيسة قوة وضعف سيدها الأول، وبصعود نجم هيئة الأركان على حساب كامل هيئات

---

1 - مذكرات علي كافي : مصدر سابق،ص406

2 - المصدر نفسه، ص399

3- تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية طبقا للقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني كانت تابعة لهاكل المنظمات الجماهيرية التي استحدثتها الثورة بالإضافة إلى الفيدراليات في الخارج،لكن كما كان شأن العديد من مؤسسات الثورة فإنها كانت تدار على هوى مسؤليها،فهم تراجع قوة بن طوبال تراجعت معه المؤسسات التي كانت تابع لوزارته وهو ما ينطبق على الفيدراليات بالخارج التي انشطرت بين وزارة الحكومة المؤقتة تارة وتارة أخرى مع هيئة الأركان العامة،الأمر الذي توضحه التسميات المختلفة التي يطلقها قادة الثورة أنفسهم على بعض الهيئات مثل بعثة جبهة التحرير الوطني بالمغرب وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب،ومكتب هيئة الأركان لبعثة الجبهة بالمغرب حوار مع المجاهد الطيب الثعالبي بالعاصمة في جويلية 2008

أنظر نص رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ1958/10/19، في مذكرات علي كافي نفس المصدر السابق:ص ص 229 - 4235 مذكرات علي كافي نفس المصدر السابق:ص:5227

الثورة المتحللة في صائفة 1962،تراجعت قوة الولاية الثانية بتهاوي قوة رجلها الأول الذي اعتقل في ذات الفترة[1]، من طرف ضباط كانوا إلى عهد قريب من ذلك يرتجفون من صلابة الرجل...فلا يغر بطيب العيش إنسان....

1خيثر عبد النور:مرجع سابق.ص:265 في تقديرنا أن الأستاذ خيثر لم يتعمق في مسألة تراجع قوة بن طوبال ،بل اعتبر تنحيته من وزارة الداخلية في حكومة بن خدة أوت1961، ومنحه منصب كاتب دولة مؤشرا لتقهقره ووقوفه موقف ضعيفا خلال أزمة صائفة1962،لكن ألم يكن هذا التراجع مبني على مساومة لا ندعي معرفة حقيقتها،غير أن ربط هذا الموقف مع موقف عبد الحفيظ بوصوف ومقاربته بموقف كريم الراديكالي يوحي بأن هذا الأخير لم يترك له مجال واسع للمناورة والمساومة عكس الثنائي الذي فضل الانسحاب بلطف وهدوء مقابل...